الفساد الإداري والمالي في العراق
التحديات والجهود المبذولة

الدكتور عمر موفق محمد علي
المدرس إبراهيم حربي إبراهيم
هيئة التعليم التقني / معهد تكنولوجيا

الخلاصة

مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد إلا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع . وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة . فالآثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها . وقد وصل الفساد في الاقتصاد العراقي على مدى فترات متعاقبة في جميع الوزارات ولم يقتصر على وزارة محددة على الرغم من تشكيل هيئات لمكافحة الفساد, إلا انه لا يزال منتشراً بصورة كبيرة. وقد يؤدي إلى استنزاف موارد الاقتصاد العراقي إذا بقي بهذه الصورة .

Abstract

No matter how many components of corruption and its causes , the results are in one pot , but it is economic waste of material and financial resources for the community. And that the effects of this waste directly and indirectly . The effects are Bagr direct and indirect economic losses are possible , which could have been obtained by exploiting the amounts that have been wasted . Corruption has arrived in the Iraqi economy over successive periods in all ministries not limited to a specific ministry in spite of the formation of anti-corruption bodies , but it is still widespread dramatically . And may lead to the depletion of the resources of the Iraqi economy if it remains this way.

المقدمـة

هناك الكثير من التحديات الاقتصادية التي تؤرق المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في الدول المختلفة . ومن هذه التحديات الفساد الاقتصادي، والذي تعاني منه اغلب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن اختلف حجمه وآثاره ، تبعاً لاختلاف النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي لكل دولة . والمتتبع لهذا الداء يؤكد بوجوده في كل زمان ومكان ، إلا أنه اتسع مداه في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول النامية مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره الاقتصادية وطرق علاجه .

مشكلة البحث

يشكل الفساد تحديا خطيرا للمجتمع العراقي في الآونة الأخيرة , لاسيما تحت الظروف غير الطبيعية التي يمر بها المجتمع إذ تمكنت كثير من العناصر من الوصول إلى مواقع المسؤولية الإدارية في أجهزة الدولة المختلفة وهي تستغل مواقعها الوظيفية لتزاول سلوك يتنافى مع قيم المجتمع العراقي وتوجهات الدولة العراقية خلال تاريخها الطويل

هدف البحث

الفساد مرض خطير يظهر لأسباب عديدة وراثية أو عن طريق العدوى ويبقى مستشريا في جسد المجتمع وما علينا إلا إن نشخص آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية من أجل إيجاد العلاج اللازم لا لشفاء المرض وإنما للتخفيف من حدة أثاره المختلفة و لاسيما الاقتصادية منها .

أهمية البحث

أهمية موضوع الفساد كونه يشكل وباء مدمر يواجه مختلف القطاعات بغض النظر عن عائد تيها ، ويؤدي إلى نتائج خطيرة ومهددة لكيان المجتمع ككل. كذالك يمكن أن يكون معلومات أولية لمن أراد التعرف على الفساد الاقتصادي ومخاطرة وسبل مكافحته. ووضع السبل والخطوات الناجحة للحد من الفساد ومعالجته بأسرع وقت ممكن,

فرضية البحث يعمل الفساد على تأخير عملية الإصلاح الجارية في البلد وأمن هذه الدولة.

هيكلية البحث

سوف نسلط الضوء على مفهوم الفساد ، مظاهره ، أسبابه ، وطرق مكافحته من خلال ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الجانب النظري لظاهرة الفساد .

المبحث الثاني : مظاهر الفساد الاقتصادي في العراق .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والمعالجات والحلول.

المبحث الأول : الجانب النظري – مفهوم الفساد :

الفساد لغةً : الفساد في معاجم اللغة هو من فسد ضد صَلُحَ والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطلَ واضمحل . ويأتي التعبير على معان عدة بحسب موقعه كما في الأمثلة التالية: فهو الجدب أو القحط .

كما في قوله تعالى :(ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ). [1] أو الطغيان والتجبر .كما في قوله تعالى :(تِلْكَ الدَّارُ الْآَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ). [2] أو عصيان لطاعة الله. كما في قوله تعالى :(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآَخِرَةِ عَذَابٌ ظِيمٌ).[3]

من خلال الآيات الكريمة السابقة تشديد القرآن الكريم على تحريم الفساد بكل نواحيه ، وإن لمرتكبيه الخزي في الحياة الدنيا والعذاب الشديد في الآخرة .إذن ليس هناك تعريف محدد للفساد بالفحوى الذي يستخدم فيه هذا

1- القرآن الكريم سورة الروم : 41
2- القرآن الكريم سورة القصص : 83
3- القرآن الكريم سورة المائدة :33

المصطلح اليوم. فلقد تعددت التعاريف المشخصة لتحديد مفهوم الفساد نظرا لتعدد الألوان والمظاهر التي يتخذها في مجتمع ما، ولم يجمع الكتاب والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد على تعريف له، لذلك ليس هناك اتفاق على تعريف شامل يطال كافة أبعاد الفساد، ويحظى بموافقة كافة الباحثين في الفساد[4].

الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص, ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتيسير إبرام أو أداء طرح لمناقصة عامة كما يمكن للفساد إن يحدث عن أسلوب استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتشغيل الأقارب ضمن منطق (المحسوبية والمنسوبيه) أو سرقة أموال الدولة مباشرة. وبذلك يتضمن الفساد انتهاك للواجب العام وميل عن معايير الاخلاقيه في التعامل . ولذالك يعد هذا السلوك غير مشروع من ناحية وغير قانوني من ناحية أخرى . ومن صور الفساد الشائعة في الوظائف العامة الرشوة والاختلاس من المال العام والاحتيال والنصب , والتزييف والتزوير في التقارير الرسمية. [5] فقد تكاثرت في الآونة الأخيرة البحوث في الفساد ولا سيما من قبل خبراء الاقتصاد والقانون وعلم الاجتماع ، فتركزت بحوث الاقتصاديين في معظمها على العلاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى ونستنتج إن ضعف المؤسسات العامة الذي هو احد أهم أسباب الفساد يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار وبالتالي إلى إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية [6] أما البحوث القانونية فإنها تعتبر الفساد انحرافا عن الالتزام بالقواعد القانونية وبالتالي فان هناك إجماع على إن للفساد أثراً مدمراً على حكم القانون ولا سيما إذا ما طال القضاء [7] أما البحوث السياسية فهي تركز على الفساد بشرعية الحكم ودور مؤسسات المجتمع المدني ونماذج القوى السياسية [8] بينما يرى علماء الاجتماع الفساد بأنه علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة [9] . إضافة إلى ذلك ، لا يقتصر الفساد على القطاع الحكومى أو العام فالقطاع الخاص تقع فيه الكثير من حالات الفساد الأكثر فداحة من فساد القطاع العام ، ويرتبط الفساد بوقوعه فى القطاع الخاص بمدى القوى الاحتكارية الموجودة به ، فكلما زادت القوة الاحتكارية وحرية التصرف ، وتضاءلت قوة الرقابة والمحاسبة ، كلما قويت شوكة الفساد والمفسدين فى القطاع الخاص [10] . هذا وقد يكون الفساد نادراً يقتصر على حالات معدودة في أجهزة معينة فيسهل اكتشافه والمعاقبة عليه و يكون أمراً مستنكراً لا يمكن تبريره وغير مقبول لدى المجتمع. وقد يتحول ليكون فساداً منهجيا يستشري في كل أجهزة الدولة وبين أفرادها بحيث يتناقص احتمال اكتشافه والقضاء عليه ويتحول ليكون أمراً مقبولا بين أفراد المجتمع."

4- داود خيرا لله – الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها – مجلة المستقبل العربي ، العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، ص414

2- Paolo Mauro (corruption and growth) quarterly journal of Economic Vol 110 No. 3 August 1995 pp.- 681 – 682

3 - Paolo Mauro (corruption and growth) quarterly journal of Economic Vol 110 No. 3 August 1995 pp. 681 – 682

4 - Block (American corruption and the decline of progressive ethics) Journal of Law and Society ,vol 23 (1996) p.18

8- داود خيرا لله – الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها – مصدر سبق ذكرة ، ص 67 .

9- نفس المصدر السابق ص 67.

10- أنظر في ذلك ، د/ حسنين المحمدي بوادي – الفساد الإداري لغة المصالح – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية 2008 – ص 14- 15

ويشير مقياس الشفافية الذي أعدته المنظمة الدولية للشفافية بمستوى ثقة 95٪ أن الجهات التي تتلقى الرشاوى في العالم تتخذ الترتيب التالي[11] وكما مبين في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) ترتيب الجهات التي تتلقى الرشاوى في العالم

الخدمات التي تستوجب دفع الرشاوى	الطبقة الغنية	الطبقة الوسطى	الطبقة الفقيرة
الخدمات الأمنية	٪13	٪17	٪18
الخدمات القضائية	٪7	٪9	٪10
الخدمات الصحية	٪4	٪8	٪6
الحصول على موافقات	٪4	٪10	٪7
الخدمات التعليمية	٪5	٪9	٪7

المصدر: المنظمة الدولية للشفافية TI 2007

وقد تم نشر مؤشر مدركات الفساد العالمي في عام 1998 وكانت دول اسكندنافيا في مكان الصدارة بمعنى أنها الأقل فساداً من بين 85 دولة شملها المؤشر، أما الدول الأكثر فساداً في العالم كانت نيجيريا وتنزانيا وهندوراس والباراجوي والكاميرون[12]. وفي عام 2003 أظهر التقرير استمرار دول اسكندنافيا في مكان الصدارة بمعنى أنها الأقل فساداً من بين 133 دولة، أما الدول الأكثر فساداً في العالم كانت مينا مار، والباراجوي، هاييتي، نيجيريا، بنغلادش، وفي عام 2008 أظهر التقرير استمرار دول اسكندنافيا في مكان الصدارة بالإضافة إلى سنغافورة بمعنى أنها الأقل فساداً من بين 180 دولة شملها المؤشر لعام 2008، الذي تتراوح نتيجته بين 10(نظيف جداً) وصفر(فاسد جداً) أما الدول الأكثر فساداً في العالم كانت العراق، ومينا مار، وهايتي وأخيرا الصومال ، 2003–2008 كما يتضح في الجدول رقم (2) أدناه [13]: ويمكن بيان ذلك في الشكل رقم (1) خريطة توضيح مواقع **الفساد في العالم** التالية حيث تم تظليل الدول الأكثر نزاهة باللون الأحمر ، والدول الأكثر فساداً باللون الأزرق

11- TI 2007 المنظمة الدولية للشفافية

12-Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 1998, Transparency International Secretariat, www.transparency.org, Berlin, Germany, September 1998.

13- See: -Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 2003**, Op. Cit.,** P.P.4-7

شكل رقم (1) خريطة توضيح مواقع الفساد في العالم

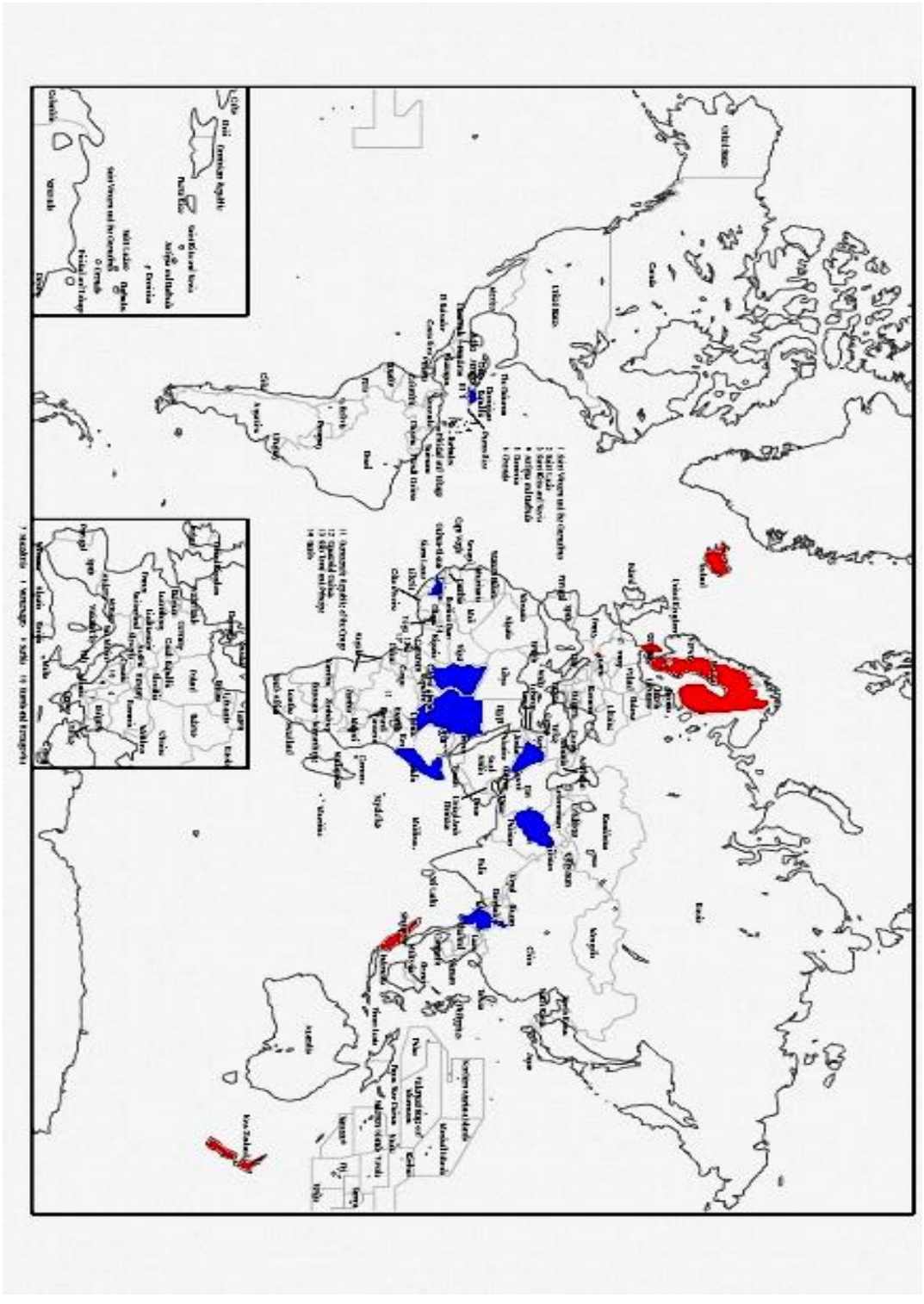

المصدر: اكاديمية مكافحة الفساد التابعة للإنتربول ومكتب الامم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

الجدول (2) توضيح نتائج مؤشر مدركات الفساد CPI 2003-2008

الدولة	2003	ت	2004	ت	2005	ت	2006	ت	2007	ت	2008	ت
عمان	6.3	26	6.1	29	6.3	28	5.4	39	4.7	53	5.5	41
البحرين	6.1	27	5.8	34	5.8	36	5.7	36	5.0	46	5.4	43
قطر	5.6	32	5.2	38	5.9	32	6.0	32	6.0	32	6.5	28
الكويت	5.3	35	4.6	44	4.7	45	4.8	46	4.3	60	4.3	65
الإمارات	5.2	37	6.1	29	6.2	30	6.2	31	5.7	34	5.9	35
تونس	4.9	39	5.0	39	4.9	43	4.6	51	4.2	61	4.4	62
الأردن	4.6	43	5.3	37	5.7	37	5.3	40	4.7	53	5.1	47
السعودية	4.5	46	3.4	71	3.4	70	3.3	70	3.4	79	3.5	80
سوريا	3.4	66	3.4	71	3.4	70	2.9	93	2.4	138	2.1	147
مصر	3.3	70	3.2	77	3.4	70	3.3	70	2.9	105	2.8	115
المغرب	3.3	70	3.2	77	3.2	78	3.2	79	3.5	72	3.5	80
لبنان	3.0	78	2.7	97	3.1	83	3.6	63	3.0	99	3.0	102
فلسطين	3.0	78	2.5	108	2.6	107	-	-	-	-	-	-
الجزائر	2.6	88	2.7	97	2.8	97	3.1	84	3.0	99	3.2	92
اليمن	2.6	88	2.4	112	2.7	103	2.6	111	2.5	131	2.3	141
السودان	2.3	106	2.2	122	2.1	144	2.0	156	1.8	172	1.6	173
العراق	2.2	113	2.1	129	2.2	137	1.9	160	1.5	178	1.3	178
ليبيا	2.1	118	2.5	108	2.5	117	2.7	105	2.5	131	2.6	126
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	2.9	105	3.0	102
الصومال	-	-	-	-	2.1	144	-	-	1.4	179	1.0	180
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.5	134
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	3.1	84	2.6	123	2.8	115
عدد الدول		133		146		159		163		180		180

المصدر: أكاديمية مكافحة الفساد التابعة للإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

المبحث الثاني : مظاهر الفساد الاقتصادي في العراق .

أولا- حصاد الفساد الاقتصادي في العراق .

وعلى الرغم من أن ظاهرة الفساد في العراق تعود إلى حقبة النظام السابق إلا أنها تفشت بشكل كبير بعد عام 2003 لا سيما وأن سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) التي حكمت العراق تورطت في نشاطات الفساد على حد رأي (ستيوارت بوين) المفتش الخاص بعملية إعادة أعمار العراق والذي سبق وأن أشار إلى أن هذه السلطة قامت بتبديد ما مقداره (8.8) مليار دولار من أموال النفط العراقية والتي أنفقت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية ورأسمالية

ومشاريع إعادة تعمير خلال المدة ما بين تشرين الأول 2003 وحزيران 2004[14]، وقد استفحلت شبكات الفساد مع ضعف المركزية الإدارية للسلطة وتداخل أجهزة الأحزاب المختلفة مع أجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية الأمر الذي أدى إلى نشوء ما يشبه (المافيات السياسية)، فعلى سبيل المثال، أهدرت إحدى الوزارات الأمنية مبلغاً يقدر بـ(2.3) مليار دولار على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية، ويقدر مجموع ما تم إهداره نتيجة للفساد في العراق للفترة من حزيران 2004 ولغاية كانون الثاني 2007 حسب تقديرات مفوضية النزاهة العامة بحدود (8) مليار دولار[15]. إن الفساد بهذا الشكل لم يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية الاقتصادية فحسب بل ساعد أيضاً على تمويل العمليات الإرهابية، إذ أن الكثير من الأنشطة والعمليات التي قادتها الجماعات المسلحة كانت تعتمد على التمويل المتأتي من مصادر الفساد المالي حسب ما جاء في تقرير للسفارة الأميركية في بغداد صدر في نهاية أيلول من عام 2007[16]، وضمن السياق نفسه أكد (ستيوارت بوين) في عام 2006 أن الفساد الذي يكلف العراق سنوياً بما يقدر (4) مليار دولار والذي يمثل (10٪) من حجم الناتج القومي الإجمالي يعمل على تمويل العمليات المسلحة وبالأخص من خلال الفساد في القطاع النفطي، إذ أن تهريب النفط الذي يتورط فيه بعض المسئولين العراقيين يوفر دعما للمليشيات المسلحة بنحو مائة مليون دولار سنويا[17].

وعلى هذا الأساس أصبح العراق يحتل مراكز متقدمة في ترتيب الدول الأكثر فساداً في العالم

ثانيا– اثأر الفساد على الاقتصاد العراقي

تظهر اثأر الفساد بشكل واضح على مؤشرات التنمية الاقتصادية للاقتصاد لذالك سيتم التركيز على اثر الفساد في أهم المتغيرات الاقتصادية في العراق

1–دور الفساد في تعزيز التضخم

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة متعلقة بالتضخم إذ تزايد بشكل كبير بعد عام (2003) بسبب الاختلالات الهيكلية والبعض من المسئولين اللذين ليس لديهم كفاءة بإدارة الوزارات والمؤسسات اللذين كانت لديهم الدور الكبير في تعزيز الفساد في أجهزة الدولة وبسبب ذالك تعززت موجات التضخم والنتيجة ارتفاع تدريجي في الأسعار, ومن الجدول (3) نلاحظ إن التضخم في السنوات التي سبقت عام (2008) دالة للحالة الأمنية وما رافقها من شح في العرض السلعي خاصة في الوقود والمنتجات النفطية هذا بالإضافة للتضخم المستورد وبالذات تضخم أسعار الأغذية . فمنذ عام 2003 لعبت أسعار الوقود دورا أساسيا في تصعيد التضخم حتى عام (2007) (لازمة الوقود) ومن ثم في تخفيضه بعد ذالك عندما تحسنت الحالة الأمنية واتخذت إجراءات لتغير أسعار الوقود

[14] - كوثر عباس الربيعي، أموال العراق وسوء الإدارة الأميركية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (142)، آذار، 2005، ص 1.
. http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=369825

[16] - تقرير السفارة الأميركية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، المستقبل العربي، السنة (30)، العدد (345)، تشرين الثاني، 2007، ص 92.

[17] - http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=104970

وإجراءات في زيادة عرضه [18].لقد بلغ معدل التضخم حوالي 35،9 % سنويا خلال الفترة (2002-2007) لينخفض ليصل الى تضخم سالب (انخفاض معدل الأسعار) مقداره 2،8 ٪ في عام 2009 ثم يرتفع باعتدال إلى 2،2 في 2010 والى 5،5 ٪ في 2011 ويبين الجدول (3) تطور التضخم (كما مقاس بالتغير النسبي لأسعار المستهلك) منذ 2003 ومساهمة فقرات الإنفاق المختلفة فيه

جدول (3)التضخم في العراق ومساهمة فقرات الإنفاق فيه

السنة	معدل التضخم السنوي %	مساهمة فقرات الإنفاق في التضخم				
		الغذاء	الإيجار	الوقود	أخرى	مجموع المساهمات
2003-2007	35،9	16	50	26	9	100
2008	2،7	88	215	219 -	16	100
2009	2،8-	71	127	292 -	6-	100-
2010	2،2	37	58	1-	7	100
2011	5،5	18	42	23	17	100

المصدر :محتسب من الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ,الجهاز المركزي للإحصاء .معدل التضخم السنوي المركب للفترة 2003-2007 محتسب بين 2002 و 2007

ملاحظة : قبل عام 2010 المقارنات بين ارقام قياسية بأساس 1993ومنذ2010 المقارنة بأسا 2007 مع العلم أن الجهاز المركزي للإحصاء يوفر أرقام 2009 بالأساسين.

2-دور الفساد في زيادة التفاوت في الدخول وتدني مستويات المعيشة .

ساهمت الحكومة بزيادة رواتب الموظفين العاملين في القطاع الحكومي لتغطية الزيادة في الأسعار لكن النقص الكبير في الخدمات الضرورية بسبب الفساد في قطاع الخدمات وتحمل الإفراد اغلبها قد أدى إلى تبديد هذه الزيادات والأكثر من ذالك تضرر الفئات العاطلة عن العمل من جراء هذه الزيادات لأنهم يتحملون الارتفاع في الأسعار الناتج عنها دون إن يصيبهم إي دخول إضافية مما يعني إن تفاقم حده الفساد في المجتمع سيساهم في تعزيز مشكلة التضخم ومن خلال الشكل (2) نلاحظ تراجع مؤشرات النشاط الاقتصادي وتدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3812 دولاراً عام 1980 إلى 180 دولاراً فقط عام 1994 بسبب الاختلال الاقتصادي الحاد وارتفاع معدلات التضخم وتراجع الإنفاق العام. ثم أخذ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجتماعي بالارتفاع البطيء ليصل إلى 770 دولارا قبيل احتلال العراق، وقد انخفض اثر الحرب عام 2003 إلى 580 دولار ثم أخذ بالتحسن تدريجيا حتى وصل إلى 2848 دولاراً عام 2007، رغم تميز هذه السنة بتراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة التدهور الأمني الذي أثر بتراجع مساهمات جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع النفطي. لكن مع استمرار المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد واستمرار تبعيته للريع النفطي واستمرار تبعية النمو

[18] - : Merza, A. (2010), "Fuel Prices and Inflation in Iraq: The Rise and Fall of a Supply Shock", Middle East Economic Survey, April.

الاقتصادي لحركة السوق النفطية العالمية وموقع العراق منها، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 إلى 4162 دولاراً نتيجة التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط وارتفاع القيمة المضافة المتحققة في القطاع النفطي فضلا عن تحقق زيادات ملموسة في معدلات إنتاج النفط الخام. مع ذلك نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يزال متدنيا مقارنة بالمستويات المتحققة في البلدان العربية إذ يأتي ترتيبه في المرتبة 15 بين 19 دولة عربية متقدما على اليمن والسودان وجيبوتي وجزر القمر![19].

شكل (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق سنوات مختارة (دولار)

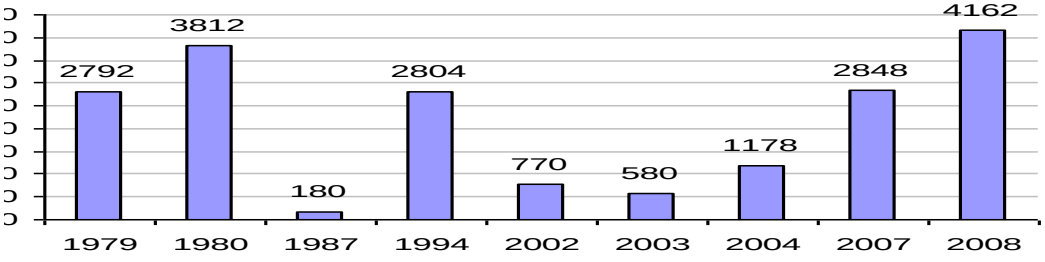

المصدر: بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، 2009

بلغ متوسط دخل الفرد المستلم المقدر طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007 حوالي 1.5 مليون دينار سنويا (1.6 مليون دينار بأسعار السوق المعدّلة لأسعار السلع المدعومة)، أي أنه يزيد عن أربعة أمثال الدخل المقدر لعام 2003 طبقا لمسح الأحوال المعيشية 2004 (حوالي 366 ألف دينار سنويا)[20]. وهذا ما يمكن عدُّه نتاجا للتعديلات في مرتبات وأجور العاملين في القطاع العام والمتقاعدين والتحسن العام في الظروف الاقتصادية منذ عام 2003 رغم الصعوبات التي فرضها الفساد، وبخاصة ما يتصل بعودة الضغوط التضخمية وتأثيرها على الوضع الاقتصادي للأسر خلال عامي 2006 و 2007. فقد وصل معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى 52٪ عام 2006 لينخفض في السنة التالية إلى 31 ٪ [21]. أما من حيث التفاوت في توزيع الدخل، فإن البيانات تشير إلى تقارب في اتجاهات التوزيع مع تحسن طفيف عام 2007 ذلك أن الـ 20% الأعلى من السكان تحصل على دخل يعادل خمسة أمثال ونصف (5.5 مرة) ما يحصل عليه خُمس السكان الأدنى دخلا عام 2003، فيما قدرت النسبة بنحو 4.3 مرات ما يحصل عليه أدنى 20% من السكان عام 2007[22]. أما حيث مصادر الدخل فإن معظم دخول الأسر تأتي من الأجور والرواتب (54٪) فيما تليها دخول

1- بالنسبة للدول العربية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، جدول ح، ص 171-174، أما بالنسبة للعراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، 2009.
2- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية 2004، ص140
3- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مديرية الأرقام القياسية، التضخم في الاقتصاد العراقي 2005-2007، كانون الثاني 2010، ص3
4- قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007

العاملين لحسابهم وأصحاب العمل (24٪) فيما تأتي 11 ٪ من دخول الأسر من الملكية وأقل من 8 ٪ من الدخول التحويلية. ويؤشر ارتفاع أهمية الدخل من الأجور والرواتب مقارنة بعام 2003 التحسن الذي طرأ على أجور ورواتب العاملين في القطاع العام بعد تعديل سلم الرواتب. وتعكس بيانات الشكل (3) دور الدولة ألتوزيعي والصعوبات التي واجهتها نتيجة تبدل أوضاعها المالية إضافة إلى المشكلات التي واجهت الأسر نتيجة تلك الظروف. إذ يشير ارتفاع مساهمة الأجور والرواتب في دخل الأسر في عام 1979 إلى الأثر الايجابي لعصر النفط الذي وصل ذروته ذلك العام بالنسبة للعراق، فيما يعكس انخفاض تلك المساهمة منذ عام 1984 الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها الدولة نتيجة الفساد والحروب والعقوبات وتراجع الإيرادات العامة مع توقف الصادرات النفطية جزئيا ثم كليا، وتوقف عجلة التنمية. فيما تشير النسب المرتفعة للأجور والرواتب في دخل الأسرة إلى

شكل (3): مساهمة الرواتب والأجور في دخل الأسرة 1979–2007 (٪)

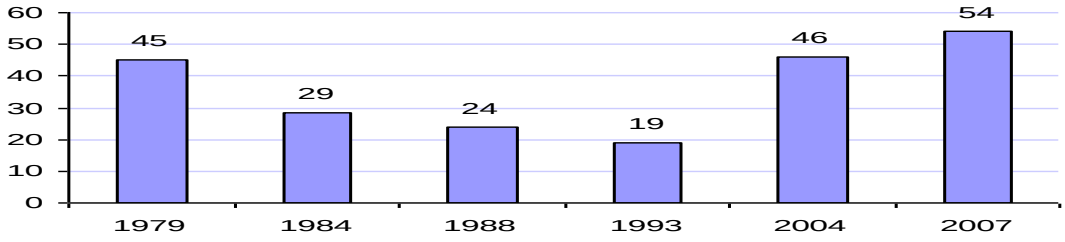

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية 2007، جدول (3/15)، ص396

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، الجزء الأول: التقرير التحليلي، جدول 7-7، ص 163

الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007، جدول (9-4)، ص700

عودة التحسن في وضع الدولة المالي وتوجهها لاعتماد نظام جديد لرواتب العاملين في القطاع العام والتحسن الكبير في مستويات دخول منتسبي الأجهزة والمؤسسات الحكومية، ومع الصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي بشكل عام نتيجة الفساد فإن مساهمة المصادر الأخرى قد انخفضت بإزاء زيادة حصة الأجور والرواتب. ويشير تحليل إنفاق الأفراد على المجموعات السلعية خلال السنوات 1971–2007 إلى الأثر الكبير للظروف الاقتصادية التي مر بها البلد، وتأثير السياسات الاقتصادية. فقد بدأت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية إلى إجمالي إنفاق الأسرة على السلع والخدمات الاستهلاكية بالانخفاض منذ بداية السبعينات (54٪) وحتى منتصف الثمانينات (42٪)، ثم عاودت الزيادة في الإنفاق عليها في ظل العقوبات بحيث باتت تشكل نسبة تقارب 62٪ نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتراجع الدخول الحقيقة للأفراد بفعل موجات التضخم الجامح التي ضربت الاقتصاد مع إفراط الحكومة في التمويل بالعجز، والتدهور الكبير في رفاهية الفرد والأسرة نتيجة توجه إنفاق الأسرة نحو إشباع الضروريات الأساسية. من جهة ثانية فإن انخفاض إنفاق الفرد على الغذاء إلى اقل من 37% عام 2007 يأتي نتيجة حقيقتين أساسيتين هما: تحسن دخول الأفراد، واستقرار أسعار المواد الغذائية في

ظل الإجراءات التي تبنّاها البنك المركزي واستمرار المعونة الغذائية التي تقدمها الحكومة من خلال نظام البطاقة التموينية الذي يغطي جميع العراقيين. كما أن ارتفاع نسبة الإنفاق على المسكن والطاقة والنقل يشير إلى تأثير الإصلاحات الاقتصادية الخاصة بتصحيح أسعار المشتقات النفطية المباعة في السوق المحلية[23]. ومن المؤكد بأن سياسات الإصلاح تأتي استجابة لعدد من المتطلبات والدوافع الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن صياغتها في التحدي الرئيسي للإصلاح وهو الفساد:

3-دور الفساد في تغذية الفقر والبطالة

إن معدلات البطالة بين الذكور كانت الأعلى عام 2003 والبالغة 30,2 انخفضت إلى 14,3 عام 2008 في حين ارتفعت معدلات البطالة للإناث عام 2008 الى 19,6 ٪ بعد ان كانت 16٪ عام 2003 وقد اتسم معدل البطالة بين صفوف فئة الشباب بعمر (15-24) سنة بالارتفاع واستحوذت على نسبة 30٪ من العاملين وكان معدل البطالة بين ذكور هذه الفئة 30٪ مقارنة ب 32٪ للإناث في حين سجلت الفئة العمرية (60-64) سنة اقل معدل للبطالة 4,63 حسب مسح عام 2008 ويلاحظ الاختلاف واضحا عند المقارنة بين الريف والحضر إذ تراجع معدل البطالة في الحضر 30٪ عام 2003 إلى حوالي 13٪ عام 2008 ثم إلى 12,3 ٪ عام 2010 كما يلاحظ ذالك من الجدول رقم (4)

جدول رقم (4) معدلات البطالة في العراق حسب البيئة والجنس للسنوات 2003- 2010

السنة	حضر			ريف			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2003	31.1	22.3	30,0	28.9	6.7	25.4	30،2	16.0	28.1
2004	28.3	22.4	27,2	31.2	3.1	25.7	29,4	15.0	26.8
2005	18.6	22.7	19,3	20.2	2.6	16.9	19,2	14.2	18.0
2006	19.7	37.4	22,9	15.0	8.0	13.2	16,2	22.7	17.5
2007	11.4	14.7	11,9	12.3	5.0	11.0	11,7	11,7	11,7
2008	13.1	25.0	15,2	14.9	8.4	13.4	14,3	19.7	15.3
2010	12.3	19.9	13,6	13,6	6,7	12,2	13,0	15.7	13.5

المصدر: د. عبد الغفور الاطرقجي السكان في العراق لغاية 2035 دراسة تحليلية مجلة المخطط والتنمية العدد (25) 2012 ص167

وإذا اعتبر هذا التراجع يشكل نسبة مهمة في الحد من ظاهرة البطالة إلا انه لا يعتبر معالجة حقيقة للبطالة . والسبب إن معظم أو جميع العمالة الموظفة لم تستوعبها القطاعات الاقتصادية , وإنما استوعبتها الأجهزة الأمنية .

1- بيانات 1971-2002 المجموعة الإحصائية السنوية 2006 ، جدول 1/15 و 2/15، ص 484 -490 بيانات 2007 : المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، جدول 8-3، ص 497

التي لا تؤشر على أي تقدم حقيقي في تفعيل الاقتصاد العراقي لتقليل ظاهرة البطالة. كما إن القسم الآخر قد أعيد تعيينهم في المؤسسات الحكومية من المفصولين لأسباب سياسية ولظروف اقتصادية مما زاد من معدلات البطالة الناقصة وأدت إلى ترهل أجهزة الدولة ويعتبر الفساد احد أسباب البطالة التي يعاني منها أكثر من (50٪) من قوة العمل في العراق ، غالبيتهم من الشباب . [24] كما أن فقدان رب الأسرة يشكل أيضاً سبباً رئيساً للفقر في العراق وذلك نتيجة للفساد الذي يحدث في العراق منذ الاحتلال الأمريكي ،

كما إن قياس الفقر البشري يعتبر من أعقد المسائل التي تواجه الباحثين, بسبب الصعوبات الفنية التي تتعلق بعدم كفاية البيانات كسلسلة زمنية تصلح لمعرفة التغير فيه أو المقارنة أو لأسباب منهجية تتعلق بتحديد المفهوم, ويتعدى الفقر المفهوم الإحصائي الذي حددته الأمم المتحدة بتحديد خط الفقر الذي يبلغ دولار واحد يومياً على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 1985 [25], ليشمل ما هو ضروري لتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي, وليعبر عن الحرمان من الفرص والخيارات في الحصول على حياة طويلة خالية من العلل والتمتع بمستوى معيشي لائق والشعور بالحرية واحترام الذات, وبذلك يكون الفقر فقر الفرص والخيارات وليس فقر الدخل, والفقر إما إن يكون فقراً مدقعاً ويتمثل بانخفاض فرصة الحصول على غذاء, أو فقراً مطلقاً وهو الانخفاض بالحصول على الصحة والتعليم, إن خط الفقر يبقى محاولة منهجية لوضع تقدير كمي للحاجات الأساسية للإنسان, ومن خلال تحديده يمكن تقدير إعداد الفقراء ونسبتهم في المجتمع وكذالك يبقى خطاً نسبياً يختلف من دولة إلى أخرى وبحسب درجة التطور الاقتصادي

شكل (4)

متوسط دخل الفرد بالدينار العراقي للمدة

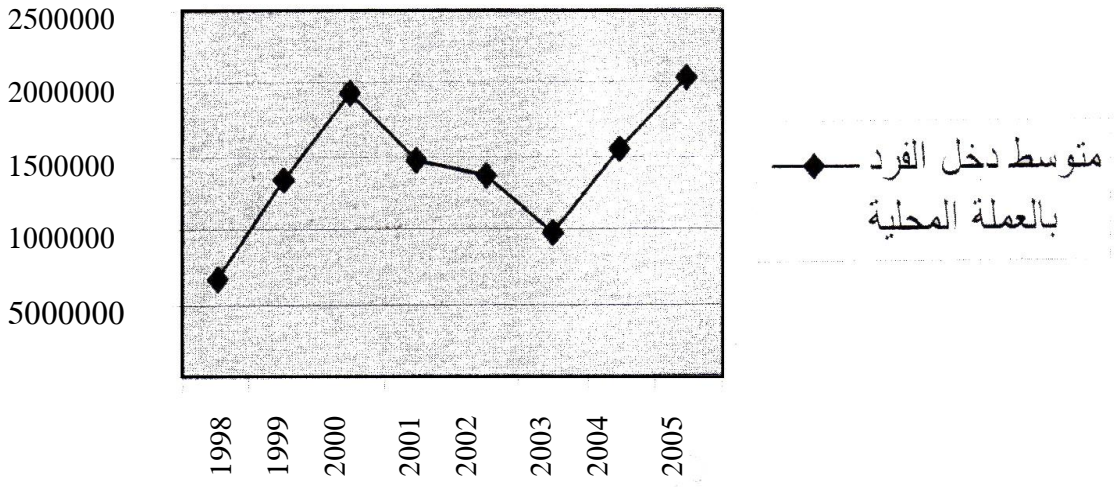

المصدر: التقرير الإستراتيجي العراقي، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008

2- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – أيار 2007

1 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006.

والاجتماعي وطبيعة النظام الاقتصادي القائم, وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دليل الفقر البشري الأول الخاص بالدول النامية ليتناغم مع إبعاد التنمية البشرية ودليل الفقر البشري الثاني الخاص بالدول المتقدمة[26].ومن خلال الشكل (4) العائد لمتوسط دخل الفرد بالدينار العراقي للمدة 1998–2005 وبالأسعار الجارية يتضح إن متوسط دخل الفرد العراقي يبلغ

شكل (5)

متوسط دخل الفرد العراقي بالدولار الأمريكي للمدة 1998- 2005 بالاسعار الجاريه

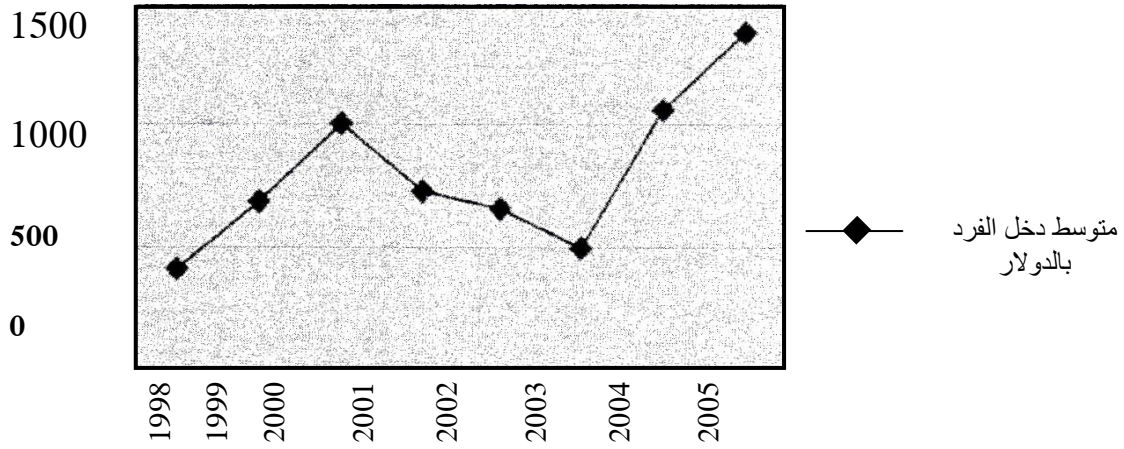

المصدر: التقرير الإستراتيجي العراقي، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008

حوالي (50) إلف دينار عراقي شهرياً, بينما بلغ متوسط دخل الفرد العراقي للمدة 1998 – 2005 دولار واحد أو أكثر بقليل حسب نفس التقديرات أعلاه, وكما موضح في الشكل (5).الخاص بمتوسط دخل الفرد العراقي بالدولار الأمريكي للمدة 1998–2005 بالأسعار الجارية . ولو أخذنا الأسرة كوحدة لقياس الفقر نجد إن نسب الأسر التي تعاني من الفقر الشديد (11٪) والأسر الفقيرة (43٪) وبذلك يكون المجموع (54٪) لعام 2003, وحسب خارطة الحرمان لسنة 2006 فقد تم اعتماد تصنيف خماسي وثلاثي لمستوى المعيشة, فحسب التصنيف الثلاثي بلغت نسبة الأسر في وضع متدن (33،2٪) وفي وضع متوسط (44،8٪) والمتبقي في وضع عال, وعلى مستوى الإفراد كانت النسب (33،8٪) و (44،6٪), إما وفق التصنيف الخماسي فقد بلغت نسبة الأسر المحرومة بشكل جداً منخفض (4،5٪) ومنخفض (25،8%) ومتوسط (44،8٪) ومرتفع (22٪) وجداً مرتفع (2٪), وعلى

2- للمزيد راجع:
- د. عبد علي المعموري وآخرون (قياس العلاقة بين كثافة التكييف الاقتصادي وزيادة الفقر في أقطار عربية مختارة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم، جامعة النهرين، المجلد الثالث، العددان (7،8)، بغداد، 2005.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الأساسية الإستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان النامية، نيويورك، 1999.

مستوى الإفراد كانت النسب (3،6٪), (27،5٪), (44،6٪),(20٪) على الترتيب, ويتباين الفقر بين الحضر والريف, إذ بلغت نسبة الحرمان في الريف (65٪) مقابل (21٪) في الحضر, فضلاً عن الأسر ذات المستوى ألمعاشي العالي بلغت (30٪) في الحضر و (5٪) في الريف[27] ، وهذا يدلل على إن الحرمان في الريف أعمق مما في الحضر, لطبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الريف, وبحسب لجنة الاستثمار في مجلس النواب العراقي, فان نسبة الفقر لسنة 2007 تبلغ ما بين (40–50٪) من السكان, بمعنى إن (12 – 14) مليون نسمة يعيشون دون مستوى الفقر, وان هؤلاء يعيشون بدخل قدره (50) إلف دينار شهريا[28] .ويعد الفساد من اخطر المشاكل التي تؤرق السياسيين قبل صانعي القرار الاقتصادي بعد إن كبر حجمه وتشعبت آثاره واستفحل أمره في اغلب مفاصل المؤسسات العامة ولم تقتصر خطورته على المفهوم الخاص الذي تبناه البنك الدولي باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ،بل تعدى ذلك إلى الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والسياسية وتزداد خطورته إذ يؤدي إلى تشويه النسيج الاجتماعي و البنى الطبقية في المجتمع [29].إذ صنف العراق من قبل جهات دولية عالمية مسئولة عن مكافحة الفساد المالي وعلى نطاق عالمي في درجات متقدمة بين دول العالم , ومن بين تلك الجهات منظمة الشفافية العالمية , إذ صنف العراق بالمرتبة الثانية عربيا بعد الصومال وبالمرتبة الثالثة عالميا بعد الصومال ومنيمار في تفشي الفساد الإداري والمالي لعام 2010 وذالك وفقا لمؤشر مدركات الفساد (CPI) وكما يظهر في الجدول (5)

[27]- مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية" التقرير الإستراتيجي العراقي الأول مصدر سبق ذكرة"2008 ، , ص 290
[28]- مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية نفس المصدر, ص 290
[29]- ناجي الغزي" ظاهرة الفساد،مسبباتها وتحليل اثارها على المجتمع العراقي"صوت العراق،2009،ص 2 .

جدول رقم (5) مؤشر مدركات الفساد العالمي لعامي 2009 – 2010 لمنطقة الدول العربية

السنة	2009			2010		
الدول	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	الدرجة من 10	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا
قطر	7.0	22	1	7.7	19	1
الإمارات	6.5	30	2	6.3	29	2
عمان	5.5	39	3	5.3	41	3
البحرين	5.1	46	4	4.9	48	4
الأردن	5.0	49	5	4.7	50	5
السعودية	4.3	63	6	4.7	50	6
الكويت	4.1	66	7	4.5	54	7
تونس	4.2	65	8	4.3	59	8
المغرب	3.3	89	9	3.4	85	9
جيبوتي	2.8	111	10	3.2	91	10
مصر	2.8	111	11	3.1	98	11
الجزائر	2.8	111	12	2.9	105	12
سوريا	2.6	126	13	2.5	127	13
لبنان	2.5	130	14	2.5	127	14
موريتانيا	2.5	130	15	2.3	143	15
ليبيا	2.5	130	16	2.2	146	16
اليمن	2.1	154	17	2.2	146	17
السودان	1.5	176	18	1.5	172	18
العراق	1.5	176	19	1.5	175	19
الصومال	1.1	180	20	1.1	178	20

المصدر : منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد 2010

ومن الجدول يتضح إن العراق حصل على (1,5) درجة وبمرتبة 176 دوليا من و 18 (قبل الأخير مناصفة مع السودان) بين الدول العربية 2009 وبنفس الدرجة عام 2010 إلا أنة تراجع في الترتيب في الدول العربية ليصبح منفرد في ترتيبه وبمرتبة (19) إما دوليا حصل على مرتبة (175) , وكما تشير هيئة النزاهة والشفافية والفساد

للعاملين السابقين بأنه تقدر حجم الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في الوزارات بحدود (7,5) مليار $ للسنوات 2008 – 2009 موزعة حسب كل وزارة أو دائرة وكما موضح بالجدول (6) أدناه

الجدول (6)

الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري والمالي في العراق موزعة حسب الوزارات للعامين (2008 و 2009)

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد%
1-	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	53.33
2-	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	13.33
3-	وزارة النفط	510 مليون دولار	7.16
4-	وزارة النقل	210 مليون دولار	2.95
5-	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	2.81
6-	وزارة التجارة	150 مليون دولار	2.11
7-	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	2.11
8-	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	1.69
9-	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	0.98
10-	أمانة بغداد	55 مليون دولار	0.77
11-	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	0.70
12-	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	0.70
13-	وزارة الصحة	50 مليون دولار	0.70
14-	وزارة العدل	40 مليون دولار	0.56
15-	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	0.42
16-	وزارة الموارد المالية	30 مليون دولار	0.42
17-	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	0.28
18-	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	0.14
19-	هيئة السياحة	10 مليون دولار	0.14
20-	وزارة التربية	5 مليون دولار	0.07
21-	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	5 مليون دولار	0.07

المصدر : محمد سعاد عبد الفتاح , واقع الفساد المالي في العراق , Palestine www.aman yahoo.com@بالاعتماد على كراس هيئة النزاهة العامة في العراق

كما إن هناك فساداً مالياً غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ، المتأتية عن عقود أو اختلاسات إثناء ترميم المنشآت وتأجير الطائرات والبواخر أو أكساء الطرق[30].

وعلى الرغم من امتداد آثار الفساد إلا أن آثاره في البطالة تتأتى من خلال الحد من النمو الاقتصادي إذ يؤثر في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية لان الاستثمار يتجنب البيئة التي يستشري فيها الفساد وهذا ما يؤدي إلى الفقر والبطالة [31]. نتيجة النقص الحاصل في الوارد الموجهة لمعالجة الفقر وتوليد وظائف جديدة في الاقتصاد.

المبحث الثالث : الاستنتاجات والمعالجات والحلول.

أولا : الاستنتاجات :

1- ضعف التفتيش والرقابة والمتابعة بصدد ممارسات العاملين في أجهزة الدولة يمكن أن تترك مجالا واسعا لبروز وتنامي ممارسات الفساد الإداري

2-الفساد الإداري والمالي ينمو ويزدهر في حالة عدم استقرار الدولة وانعدام القانون

3-الفساد الإداري والمالي يزيد من توجه الإفراد نحو السلوك الفاسد ويهدد المجتمع من النواحي الأخلاقية

4-أدى الفساد الإداري إلى استخفاف إفراد المجتمع بالقوانين المعمول بها في مختلف المجالات

ثانيا : والمعالجات والحلول :

1-وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الأعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق إستراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام .

2-العقوبات الرادعة لمرتكبي الفساد من الموظفين الحكوميين وموظفي القطاع الخاص والتشدد في تطبيق إحكام القانون بحق المخالفين بالنظام العام

3- وضع إستراتيجية للقضاء على البطالة أللتي تعبر الحافز الفعال للفساد الاقتصادي .

4- ضرورة تفعيل القوانين الرادعة فورا بحق المفسدين مهما كانت مواقعهم احتراما لإرادة الشعب العراقي الذي دفع ثمنا غاليا من عمره حروبا وأزمات.

5- إيجاد إلية تحدد مستويات الرواتب بشكل يمنع الموظف في التفكير بارتكاب جريمة الفساد

6- إن العراق كله في مركب واحد وأي خلل في إي جزء منه سوف تصل إضراره إلى الأجزاء الأخرى ,لذا ينبغي تضافر الجهود الشعبية والرسمية لتخليص المجتمع من هذا الداء الخطير.

[1]- المرصد العراقي، مصدر سبق ذكره، 2008، الموقع الالكتروني .aliarts-web@yahoo.com.

2- مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية "التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني" 2010،ص237

المصادر

1- القرآن الكريم سورة الروم : 41

2- القرآن الكريم سورة القصص : 83

3- القرآن الكريم سورة المائدة :33

4- داود خيرا لله – الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها – مجلة المستقبل العربي ، العدد 309 ، نوفمبر 2004 ، ص414

5- Paolo Mauro (corruption and growth) quarterly journal of Economic Vol 110 No. 3 August 1995 pp.- 681 – 682

6- Paolo Mauro (corruption and growth) quarterly journal of Economic Vol 110 No. 3 August 1995 pp. 681 – 682

7- Block (American corruption and the decline of progressive ethics) Journal of Law and Society ,vol 23 (1996) p.18

8- داود خيرا لله – الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها – مصدر سبق ذكرة ، ص 67 .

9- نفس المصدر السابق ص 67.

10- أنظر في ذلك ، د/ حسنين المحمدي بوادي – الفساد الإداري لغة المصالح – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية 2008 – ص 14- 15

11- TI 2007 المنظمة الدولية للشفافية

12- Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 1998, Transparency International Secretariat, www.transparency.org, Berlin, Germany, September 1998.

13-See: -Transparency International, Corruption Perceptions Index- CPI: 2003, Op. Cit., P.P.4-7

14- أكاديمية مكافحة الفساد التابعة للإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة

15- كوثر عباس الربيعي، أموال العراق وسوء الإدارة الأميركية، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (142)، آذار، 2005، ص 1.

16 - http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=369825.

17- تقرير السفارة الأميركية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية، المستقبل العربي، السنة (30)، العدد (345)، تشرين الثاني، 2007، ص 92.

18 - http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=104970

19- بالنسبة للدول العربية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2009، جدول ح، ص 171-174، أما بالنسبة للعراق: التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، 2009.

20- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية 2004، ص140

21- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مديرية الأرقام القياسية، التضخم في الاقتصاد العراقي 2005-2007، كانون الثاني 2010، ص3

22- قاعدة بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2007

23- بيانات 1971-2002 المجموعة الإحصائية السنوية 2006 ، جدول 1/15 و 2/15، ص 484 -490 بيانات 2007 : المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، جدول 8-3، ص 497

24- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – المكتب المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – أيار 2007

25- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , المجموعة الإحصائية لعامي 2007/2006 بغداد 2008.

26 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2006.

27- للمزيد راجع:

- د. عبد علي المعموري وآخرون (قياس العلاقة بين كثافة التكييف الاقتصادي وزيادة الفقر في أقطار عربية مختارة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم، جامعة النهرين، المجلد الثالث، العددان (7،8)، بغداد، 2005.

- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الأساسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان النامية، نيويورك، 1999.

28- مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية" التقرير الإستراتيجي العراقي الأول مصدر سبق ذكرة"2008 ، , ص 290

29- مركز حمو رابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية نفس المصدر, ص 290

30- ناجي الغزي" ظاهرة الفساد،مسبباتها وتحليل اثارها على المجتمع العراقي"صوت العراق،2009،ص 2 .

31- منظمة الشفافية الدولية "مؤشرات مدركات الفساد في العالم لسنة 2011"

32- المرصد العراقي، مصدر سبق ذكره، 2008، الموقع الالكتروني .aliarts-web@yahoo.com.

33- مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية "التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني" 2010،ص237